حوار المثقف والسلطة: مسار التطابق

The Intellectual and Authority Dialogue : The Path of Conformity

منير مهادي*

جامعة محمد لمين دباغين

سطيف / 02 / الجزائر

Mounir82dz56@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/08/14 تاريخ القبول: 2021/10/25 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:

لقد كانت العلاقة المشحونة-اضطرابا وتواطؤا- بين كلّ من السلطة والمثقف هي السمة البارزة عبر العصور المختلفة، ولعلّ هذا الحضور المكثّف لها جعل منها قضية تستحق أن تُفرد لها الدراسات والمناقشات الطويلة، خاصة في الفترة المعاصرة والتي برزت فيها هذه القضية بروزا واضحا، بله قد أخذت مكان الصدارة في جلّ النقاشات المطروحة، مما أثارى الأفكار حولها وفتح المجال رحبا لإضافات كثيرة. ولعلّ ما تطمح إليه هذه الدراسة ينضوي تحت هذا المجال، في محاولة لتحليل تلك العلاقة الجدلية والممتبسة بين كل من المثقف والسلطة، مع تركيز شديد على مسار التطابق الذي ربط هذين الطرفين على مرّ الزمن. فمن هو المثقف؟ وما علاقته بالسلطة؟
الكلمات المفتاحية: المثقف، السلطة، الحوار، الذات، الآخر.

Abstract:

The charged relationship between the authority and the intellectual has been a prominent feature throughout different ages, and perhaps this intense presence of it made it an issue that deserves to be singled out for long studies and discussions, especially in the contemporary period, in which this issue has emerged clearly, and indeed it has taken the lead in the Most of the discussions

* المؤلف المرسل.

raised, which enriched the ideas around it and opened the way for many additions.

Perhaps what this study aspires to fall under this field, in an attempt to analyze that controversial and ambiguous relationship between the intellectual and the authority, with a strong focus on the path of conformity that linked these two parties over time.

Key words: Intellectual, Authority, Dialogue, Self, The other

مقدمة:

تطرح قضية المثقف والسلطة كثيرا من الإشكالات إن على مستوى المفاهيم أو على مستوى طبيعة العلاقة التي تجمع الطرفين، لذلك نروم من وراء هذه المقالة بحث طبيعة العلاقة من خلال الوقوف على حقيقة كل من المثقف والسلطة، ومناقشة صور العلاقة التي تعترضهما، خاصة وأنها تتسم بصفة الامتداد في الزمن، والحيوية الأنية، وهو ما يعقد من الإشكالية ويصعب عملية معالجتها.

لقد حاولت عديد الأعلام العربية والغربية مناقشة هذه المسألة، ولعل أبرز من خص لها جهدا ووقتا كبيرين الفيلسوف الإيطالي "أنطونيو غرامشي *Antonio Gramsci*" في كتبه المختلفة خاصة حديثه عن "المثقف العضوي"، بالإضافة إلى ما طرحه "ميشال فوكو *Michel Foucault*" من أفكار هامة وتمييزه بين المثقف الخصوصي والمثقف العمومي، دون أن ننسى جهود الباحثين العرب من أمثال "إدوارد سعيد، عبد الله إبراهيم، عبد الوهاب المسيري، علي حرب، محمد شوقي الزين..." وغيرهم.

1/ حوار المثقف:

يحيل الاستعمال الدلالي للمثقف على أنه إنسان ينجز مجموعة معينة من الوظائف في المجتمع، فهو في جوهره ناقد اجتماعي وينضوي تحت مفهوم أن المثقف كل من يكسب نشاطه الفكري مكانة ووظيفة ضمن علاقات اجتماعية معينة تاريخيا، سواء كان كاتباً أو فناناً أو معلماً أو طبيباً أو سياسياً أو إدارياً أو غير ذلك من ذوي النشاط الفكري⁽¹⁾.

إن محاولة الجمع بين المرجعية الفرنسية والتحليل الماركسي -غرامشي تحديداً- قاد بعض الدارسين إلى تقديم تصوراتهم عن المثقف ليصبح هو الذي يفكر ويكتب ويجادل في الواقع، ومن ثم يحاول أن يطرح أسئلة هذا الواقع، فهو لا يفكر نيابة عن الآخرين، بل يتأسس

على مجموعة من المنطلقات الداخلية والخارجية تجعله يملك القدرة على تحويل وعيه إلى خطاب ثقافي⁽²⁾.

لا يمارس المثقف، إذن، كما يقول سارتر التفكير نيابة عن الآخرين، ولكنه يشارك في إنتاج المشروع المجتمعي عن طريق معالجة مشاكله وهمومه، وذلك عندما يقرأ الواقع وينقده ثم يعيد تشكيله، عبر أسئلة الوجود المقلقة ناشدا التقدم. ومن هنا فهو من دعاة التنوير يحس بقيمة الإنسان ويتفاعل مع قضايا الحقوقية، ويتبنى مطلبه في الحرية الفكرية والدينية والاجتماعية وفق ما تنتجه له إمكاناته الكتابية والتواصلية المختلفة⁽³⁾.

المثقف هو ذلك الإنسان المشتغل بالثقافة أو هو بالأحرى المنتج والمطور لها، لأجل هذا كان دوره كبيرا جدا في دفع الحراك الثقافي بمختلف تجلياته، هذا ما يسمح لنا للقول بأنّ تخلي هذا المثقف عن الدور المنوط به قد يؤدي إلى تزعزع المنظومة الثقافية التي ينتهي إليها، كما سيؤدي في المقابل - سداً للفراغ - إلى التوجه نحو الثقافة الجاهزة وهو ما سيخلق اضطرابا عميقا وواسعا في قلب هذه الثقافة.

لكن القول إنّ للمثقف دورا يجب القيام به لا يُنظر إليه من زاوية ضيقة تتم عن فرض لذلك الواجب، وإنّما على المثقف أن يعي جيّدا ما ينبغي أن يقوم به في ظلّ تمتعه بحريته واستقلالته مع وعيه أيضا بانتمائه إلى منظومة ثقافية محدّدة بالضرورة، على الرغم من أنّ بعض المثقفين يدعي "اللائتماء"، هروبا من التوقع في بوتقة واحدة، حتّى لا تزلّ الأقدام في أحوال العصبية والأيدولوجية.

يبدو أنّ هذا المثقف في سعيه لتحقيق هذا الانتماء، يعبّ من معين الثقافة التي لا ينضب؛ كما أنّه يتلبّس ببعض معانيها، هذه الثقافة التي تعني في إحدى دالاتها الكثيرة "جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميّز مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"⁽⁴⁾.

ومع ذلك لا تسمح هذه الدلالة الموسّعة لمفهوم الثقافة بالقبض على دلالة المثقف والدور الذي يقوم به، بله ويجعل من الاتفاق على مدلول موحد للثقافة ذاتها أمرا غاية في الصعوبة، ولعلّ هذا هو ما حدا بالباحث "سمير أمين" لوصف النظريات المرتبطة بالمجال الثقافي بأنّها تدور في فلك ما يسمّيه بـ"التشويه الثقافي"، قصداً منه للفت الأنظار نحو: "فرضية تواجد عناصر ثقافية ثابتة تتعدّى مراحل التطور التاريخي. ولذلك لا يوجد تعريف مقبول

بشكل عام لما هو مجال الثقافة بالتحديد"⁽⁵⁾. وفي ظلّ هذه الصعوبات التي تواجه أيّ باحث في أغوار هاته القضية، يمكننا التسليم، منهجياً، بمفهوم معين للثقافة، حتّى نتمكّن من مواصلة عملية التقصي والتحليل.

يستند أيّ مثقّف، مهما كان انتماؤه أو لا انتمائه، إلى أداة مركزية هي "اللغة"، فهي بيت الوجود أو الكينونة، بتعبير "هايدجر"، فبواسطتها وفيها يعي الإنسان عموماً والمثقّف خصوصاً، عالمه ووجوده، ولا يمكنه أن يقول أو يفعل أيّ شيء خارجها، ويظهر هذا جلياً مع ما يسمّى بـ"الكتابة" بعدها، قبل أيّ شيء آخر، فعلاً واعيّاً يُمارسه المثقّف تجاه الوجود/الحياة تجسيدا للتواصل الإنساني المحض ذاتياً أو تداوتياً، هكذا يتمّ الفعل الثقافي قولاً وفعلًا في الساحة الثقافية ليؤسّس نسخة من نسخ الفهم الإنساني لكلّ ما له صلة به في هذا الوجود. يحاول المثقّف، إذن، من خلال فعل الكتابة أن يخلق عالماً خاصاً ضمن العالم الكلي الذي نُوجد فيه، محمّلاً إيّاه مسؤولية كل ما يقول ويكتب، حيث تأخذ الخلفيات المعرفية والعقدية والأيدولوجية عبء توجيه مساهمات هذا المثقّف، وتأسيس كيانه الثقافي الخاص في جانبه المفهومي والمنهجي وحتّى الرؤيوي، على أنّه مطالبٌ أيضاً بـ"أن يتجاوز كل القيود الواعية وغير الواعية على فعاليته الفكرية، حتى يتمكّن من ممارسة دوره الإبداعي. فالإبداع انتقال المثقّف من حالة الانفعال واللهث الفوضوي على المنجز الثقافي والمعرفي، إلى الفعل والمشاركة في الإنتاج الثقافي والإنساني وهما شرطاً خروج المثقّف من أزمتة التاريخية"⁽⁶⁾.

إنّ هذا الانتقال الذي يدعو إليه الباحث المغربي "محمد محفوظ" مرتبط بناحية التلقي التي تجمع المؤلف بالمعرفة، لأنّ طبيعة تلك العلاقة أو ذلك التلقّي مع الظروف التي تحيط به هي ما يفعل فعله في تشكيل هويّة ذلك المثقّف، من أجل هذا وجب عليه أن ينتبه إلى أثر تلك المعرفة، فهي إما أن تكون سلطة في يد صاحبها وإما أن تكون سلطة تتسلّط على صاحبها. إنّ عليه أن: "ينتقد ذاته ليُعيد امتحانها وابتكارها، لأنّ غياب النقد الذاتي عند المثقّف النقدي هو ضرب من ادّعاء الخلوص والقداسة في مقابل الأعيان الذين ينعتهم بأساليب الرفض والمحاكمة سواءً كان هؤلاء الأعيان سلطة سياسية أو مؤسسة فكرية أو المجتمع في رّمته"⁽⁷⁾.

لا يستقيم البناء الثقافي لأمة من الأمم دون ممارسة نقد ذاتي يساير كل نتاجاتها الفكرية والثقافية، وكل غياب لهذه المتابعة لا شكّ يؤدّي إلى تراكم ثقافي ضحل الرؤية والمنهج،

وهو ما يترك أثرا بالغا في التمثيل الثقافي لهذه الأمة، بالمقارنة مع ثقافات الغير التي قد تُزاحم الثقافة المحلية وقد تصبح بديلا عنها في ظلّ الضعف الذي يعتمدها.

إلا أنّ ما يلاحظ على هذا النوع من المثقفين أو ما يسمّى بـ"النخبة المثقفة" عموما والتي تؤديّ -في الأصل- دورا كبيرا في زيادة الوعي على مستويات مختلفة: فكرية وعقلية وأخلاقية وتحديثية، يحكمها منظور نقدي يقوم على المغايرة والاختلاف، هو أنّها صارت عرضة للانقراض والتلاشي بسبب تضافر أسباب عديدة تحاول في مجموعها أن تمنع أو تحوّل بين هؤلاء المثقفين وبين ما يرومونه من أطروحات. لهذا تحدّث "ادوارد سعيد" عن نوع من المثقفين سمّاه بـ"المثقف الحقيقي" بقوله: "هو مجاوزة لا تخلو من محنة لأشكال العقم الفكري في مواجهة السلطة وأوجه الانفصامية والعقد النفسية في التعامل مع المجتمع كحقل رمزي وسياق ثقافي ينتهي إليه ومع الآخر (الغرب) كهوية مغايرة يتحدّد بموجها ويفتح مجالات الحوار والسجال معها"⁽⁸⁾.

وهذا الكلام يشير إلى قضية مهمّة، ألا وهي قضية المواجهة التي يُجبر المثقف الحقيقي على قبولها، مما أوقعه في صدام مع بعض السلطات التي تدّعي امتلاكها الحقّ بكلّ ضروبه، وقد نتج عن هذه المواجهة محن كثيرة أودت في أحيان عديدة بحياة الأفكار وأصحابها. إلا أنّ هذا النوع من التحدّيات لا يدعو المثقفين للانسحاب من المساهمة في رفع الوعي العام ومشاركة أفكارهم مع الآخرين، وهو ما تطلّب منهم وعيا مسبقا بعظم المهمة وضخامتها، لأنّ "التوازن الاجتماعي" حسب الناقد العراقي "عبد الله إبراهيم" "يكون متينا ومكفولا إذا مارست النخب أدوارها، وأدّت وظائفها على نحو سليم، دون استئثار بدور نخبة على حساب أخرى. ذلك أنّ دور النخب يتعطلّ إن هي انعزلت عن الوسط الذي تمارس وظيفتها فيه، وإذا هي تناحرت فيما بينها وتصور كلّ منها أنّه يملك الحقيقة المطلقة واليقين النهائي، أي إذا حاولت كل نخبة أن تُقصي النخب الأخرى وتحتكر لنفسها ممارسة وظيفة معيّنة فقط"⁽⁹⁾.

12 حوار السلطة: التساؤل

لكل مصطلح/مفهوم حدوده التي يتواطأ الناس عليها، ويتواصلون على نقلها وتثبيتها في الأذهان، إلا أنّ بعض المصطلحات/المفاهيم تخرج إلى الحياة معلنة، عند أول صرخة لها، تمردها عن كلّ تحديد وتسييح؛ ومن بينها وأكثرها أشكلاً: مصطلح "السلطة".

إنَّ أوَّل ما يتبادر إلى الذهن لدى سماع هذا المصطلح صورة المسؤول أو الحاكم السياسي، صورة المالك للأمر والنهي في بلد من البلاد، إنَّها صورة لمن يسأل ولا يُسأل، هكذا تثبَّت مفهوم السلطة ومتخيلها في أذهان كثير من الناس بله حتى المثقَّفين منهم، ومردِّ هذا- في الأساس- أحداث سياسية وتاريخية كثيرة فعلت فعلها في تشكيل متخيَّل عنيف ورمزي لهذا المصطلح وراكمت له تمثيلات ثقافية غزيرة ليس المقام مناسباً لسطها.

يُعرَّف "ميشيل فوكو" السلطة بقوله إنَّها: "نمط من العلاقات الكائنة بين الأفراد، والتي لا تعني فقط التواصل والتبادل، فهي علاقات مجردة ومُهممة يمكن عقلنتها بقدر ما يصعب أو يستحيل تحديد ماهيتها أو القبض على حقيقتها."⁽¹⁰⁾ السلطة، إذن، شكل من أشكال التواصل الإنساني- والذي بقدر ما يبدو واضحاً يغدو متفلتاً- ويقدر ما يمكن ضرب أمثلة حوله بقدر ما نتيه في معرفة كنهه وضبط حقيقته. إنَّ السلطة، هي في الآن نفسه، واحد ومتعدّد في آن؛ واحدٌ في المظهر، متكثِّرٌ في الجوهر، والنسبة بينهما غائبة حاضرة في آن.

ولعلَّ من بين معاني السلطة المضمرة تحقيق ذلك التوافق بين الحرية والحق أو بين الحق والواجب داخل المجتمع أو بين الأفراد، وربما لا يكون وجود الدولة- التي هي الشكل السياسي للسلطة، كما يرى فوكو، في "نقد العقل السياسي"- إلا محاولة لتحقيق هذا التوافق ولو بتأويل خاص.

ولا شك أنَّ مفهوم السلطة يتعلق بفكرة الإنسان حول ضبط العلاقات الإنسانية، وحفظ الحقوق ومعرفة الواجبات، غير أنَّ مفهوم السلطة تجاوز هذه القضايا، وأخذ في الفترة الحديثة لدى الفكر السياسي الغربي تصوّرين اثنين: "برز أحدهما مؤخراً بصفة خاصة في المناقشات الأكاديمية، ويدور حول فكرة السلطة بوصفها ظاهرة كمية صرفة، وبهذا المعنى، فإنَّ السلطة لا تزيد عن كونها نوع من القدرة على الفعل. أما التصوّر الثاني فهو أكثر تعقيداً ويفيد أنَّ السلطة لا تنطوي بحسب على القدرة على الفعل، بل أيضاً على الأحقية فيه. ويرى أنَّ كلاً من القدرة والحق يتوقّفان على قبول أولئك الذين تمارس عليهم السلطة، ويعدّ هذا التصوّر الثاني تصوّراً محورياً في الفكر السياسي والاجتماعي الغربي"⁽¹¹⁾.

بين القدرة على الفعل؛ سنّ القوانين وتطبيقها، وبين الحق في الفعل، تأدّجت السلطة وبرزت في الساحة صور متنوّعة من التنافس، بله الصراع الإنساني حول السيطرة والأمر والنهي، حيث لم يقف الصراع عند الأطراف السياسية فقط، بل توسّعت دائرته لتشمل مختلف الميادين.

يبقى مدلول السلطة، مع ذلك، عبارة عن معرفة محدّدة أو فكرة معيّنة أو أيّ شيء آخر يكون له أثر أو تأثير فيمن يتلقونه، فيعمل على توجيه خطاهم في هذه الحياة والوجود، نحو تبني خيار التقليد والاتباع مثلا أو الانتصار لخيار التجديد. ولما كان الأمر كذلك، كان الآخر سلطة والسلطة آخرا في علاقتهما بالذات.

هكذا يغدو تصوّر مفهوم واحد للسلطة أمرا عصبياً للغاية، وتغدو معه مناقشة مكانة السلطة وقيمة المثقف في الساحة الثقافية والفكرية ضرورة ملحة. كونها، أي المكانة أو القيمة، ما يُحدّد طبيعة العلاقة بين الطرفين وتسمها بميسم التآلف أو التخاصم أو التفاعل.

3/ السلطة والمثقف: هامش ومركز

سنناقش في هذا المقام مكانة السلطة والمثقف والعلاقة التي تجمعهما، حيث سنتعامل مع السلطة بعدها هيئة مادية أو معنوية، تملك القدرة على سنّ القوانين ومباشرتها داخل الفضاء الإنساني والجغرافي والثقافي العام والخاص، كما سنتعامل مع المثقف بكونه فردا عاقلا يمتلك معرفة واسعة ومهارات منوّعة في مجال من المجالات أو في أكثر من مجال، فامتلك هو الآخر سلطةً معنوية؛ سلطة الأفكار والتفكير.

لا ينفي حضور المعرفة لدى المثقف غيابها عن السلطة، لأنّه، كما قال ميشال فوكو، إذا "كانت كل سلطة في حاجة إلى نظام، فإنّ المعرفة هي التي تزوّد السلطة بما يكفي من عناصر لخلق ضوابط وتوازن النظام. وهكذا فالعلم والثقافة ليسا بعيدين، ولم يكونا كذلك في يوم من الأيام عن السلطة. فضلا عن أنّ هذه الأخيرة لم تعد مختزلة في الدولة بقدر ما هي موزّعة عبر مختلف الأجهزة والمستويات الاجتماعية"⁽¹²⁾.

لا شكّ تزيد المعرفة في قوّة السلطة وإشاعة حضورها، كما لا شك في وجود اشتراك في المعرفة بين الأطراف المتنازعة، ولكن إذا كانت السلطة- سياسيا- تملك معرفة بفنونها وإجراءاتها، فإنّ معرفة المثقف تحوي هذه المعرفة وتتجاوزها. لذلك أكّد إدوارد سعيد على أنّ "إحدى مهام المثقف هي بذل الجهد لهشيم الآراء المقولبة والمقولات التصغيرية التي تحدّد كثيرا من الفكر الإنساني والاتصال الفكري"⁽¹³⁾.

لقد قامت السلطة منذ القديم بالاتّفاق على جملة مبادئ لا يجوز أو بالأحرى لا يُقبل الخروج عليها، ومع التطوّرات الحاصلة في الحياة البشرية صارت الأمور أكثر تعقيدا وصعوبة، فكثرت القوانين والمبادئ التي منها ما يخدم الصالح العام ومنها ما يخدم الصالح الخاص،

وحظيت السلطة الحاكمة ابتداءً بـ"المركز"، فهي الأمر الناهي، وكل من يخرج عن تعاليمها يتعرض للعقاب، ولعلي أزعج أنّ السلطة لم تتخلّ/ تفقد مركزها أبداً، ولعلّها لن تفقده، بل إنّها تدعمه بكلّ ما استجدّ في الحياة، لأنّ "المفهوم الجديد للسلطة لم يعد ممارسة محتكرة من طبقة معيّنة، إنّما هو تسلّط يتمّ من خلال قوة لا شخصية هي " التكنولوجيا" (14).

تعدّ التكنولوجيا من أهمّ الوسائل التي تتوسّلها السلطة لفرض سيطرتها ومراقبة أيّ خروج عليها سواء من المثقّفين أو غيرهم؛ فالتلفزيون، والانترنت، وكاميرات المراقبة، وأشرطة التسجيل...كلّها أداة من الأدوات التي تستعين بها السلطة في سبيل تحقيق حماية ذاتية تضمن لها البقاء والاستمرارية، لهذا أضحت تسلّطاً بدل أن تكون أداة لتحقيق الأمن والرقى في حياة الإنسان. إنّها، بما هي تسلّط، "انتحال للحقّ في الأمر من دون تبرير البتّة، أو من دون تبرير كافٍ أو مقبول، أو هو تجاوز للنطاق المعيّن للحقّ في الأمر. وفي الحقيقة إذا كان من اليسير، نظرياً، إدراك الفرق بين السلطة والتسلّط، فإنّه من العسير عملياً، حفظ السلطة خالصة من كلّ أشكال التسلّط" (15).

يعكس هذا التمثيل القديم/الجديد للسلطة حالة الخوف والقلق واللامان تجاه شيء ما، ويبدو أنّ هذا الشيء ليس إلّا ذلك المثقّف الذي لا يرضى بكلّ ما يُسنّ من قوانين، لذلك تحصّن السلطة ذاتها، وتقوم في دفاعها عن نفسها بمحاولة احتواءه أو الاستحواذ عليه، وإيجاد فئة من المثقّفين "تميل أكثر إلى أن يكون لها موقع داخل المجتمع أو أجهزة الدولة..." (16). وحتى العمل الثقافي، حسب سعيد يقطين، كان "واجهة للعمل السياسي وامتداداً له. ويتجلّى ذلك بشكل واضح في أنّ التساؤل عن "المثقّف" أو المشتغل بالعمل الثقافي كان لا يتحدّد بناءً على نوع العمل الذي يقوم به أو طبيعته، ولكن كان يتجسّد من خلال البحث عن "انتمائه" (17). ويمكن لهذا الكلام، رغم أنه جاء في سياق خاص، أن يعمّم، كون السلطة، ببساطة، ستوافق على نشر وتوزيع نتاج ثقافي لمثقّف معيّن بسبب موافقته لتوجّهها العام وتمنع نتاج مثقّف آخر بسبب أو من دون سبب.

في مقابل هذه السلطة السياسية، هناك السلطة الثقافية؛ التي رسّخ دعائمها في الفكر الغربي الفيلسوف اليوناني "أفلاطون"، حيث "أرسى فكرة الحاكم- الفيلسوف، وأن تتحوّل الفلسفة إلى سلطة، والمثقّف إلى حاكم، أو أن تتجسّد أفكاره في سياسة هذا الأخير. إلّا أنّ الأصول الحديثة لسلطة المثقّفين تبدأ مع مثقفي القرن الثامن عشر...وقد جاءت الثورة

الفرنسية ليشيع الاعتقاد بأن المثقفين كانوا روادها، ثم يأتي فلاسفة كبار لينظروا ليس فقط لسلطة الفكر، بل لنظم شمولية تنشر سلطان الإيديولوجيا"⁽¹⁸⁾.

لقد استطاع المثقف أن يجد له حضورا فاعلا في الساحتين الثقافية والسياسية عموما، وهو ما يسّر له عملية عرض ومناقشة الأفكار وتقديم المقترحات التي يرى بأنها تخدم فكرته أو وطنه، وقد كان لدوره هذا أثره البالغ في دفع عجلة التقدم والتحضّر في بلدانه بل وخارجها، كما أسهم في نشر الوعي الفكري والمادي في الأوساط الثقافية التي تحرك فيها، ولكن، في المقابل، كانت لأفكاره التنويرية تلك كثيرٌ من العداوات، خاصة من قِبَل السلطة التي ترى أفكاره تهديدا لمركزها وسيطرتها، وهذا ما عرضّه في كثير من الأحيان للمتابعات القضائية أو السجن أو حتى نفيه إلى البلدان البعيدة، ولعلّ ما حدث في التاريخ من وقائع ونكبات للمثقفين، من أمثال: سقراط، جيوردانو برونو الذي حُرق علنًا بأمر من محاكم التفتيش لإيمانه بالعقل والعلم الجديد، ومحنة ابن حنبل وابن رشد وسارتر... وغيرهم كثير، لخبر دليل على ما نقول. يبدو أنّ الصراع بين المثقف والسلطة قديمٌ جدا، وهو حاضر في البلاد كلّها، ولا فرق بين دولة متحضّرة وغير متحضّرة في ما يخصّ هذا الصراع سوى في الدرجة والأثر، فها هو "ميشيل فوكو" يتحدّث عن أنّ كلّ خطابٍ منتجٌ هو خطابٌ مراقبٌ، وهذا للحدّ من آثاره ومخاطره، "إنّنا نعرف طبعاً في مجتمع كمجتمعنا، إجراءات الاستبعاد وأكثر هذه الإجراءات بدهاءة، وأكثرها تداولاً كذلك هي المنع إنّنا نعرف جيّدا أنّه ليس لدينا الحقّ في أن نقول كل شيء، وأنّنا لا يمكن أن نتحدّث عن كل شيء في كل ظرف"⁽¹⁹⁾.

وكذلك كانت الحال في البلاد العربية، فقد نُفي "رفاعة الطهطاوي إلى السودان ووقف النشاط الحيوي المتمثّل في الترجمة إلى أجل غير مسمّى في عصر الخديوي عباس الأول. نُفي محمد عبده بعد فشل الثورة العربية وإبعاده- من دون قرار رسمي- بعد عودته من العمل بالأزهر خاصة في مجال الفتوى ... أزمة كتاب "في الشعر الجاهلي" وإبعاد طه حسين من الجامعة..."⁽²⁰⁾.

لهذا كله، احتلّ المثقف مكان "الهامش" في علاقته بالسلطة، في حين كان للأخيرة نصيب "المركز"، السلطة هي النواة أما المثقف فهو فقط تلك الجزئيات التي تدور حولها مُشكلة هالة النواة، لذلك قد تعمل السلطة على حماية تلك الهالة في حالة "المثقف العضوي" مثلا، وقد تهدّد وجودها وتعمل على تفريق شملها إذا ما أبانت تلك الجزئيات هشاشتها

وتناقضاتها، ولعلّه يُشرع لنا القول هنا، بعكس ما قرّره شوقي الزين من قبل، إنّ تاريخ الفكر والسياسة هو تاريخ صراع أو نفي دائمين.

4 / جدلية الذات والغير/ الآخر:

بالرغم من وجود دعوات وأصوات تنادي بتجاوز قضية الذات والغير/ الآخر وتدعو إلى "التذاوت" والنحن، إلا أنّ حديثنا عن جدلية الذات والغير/ الآخر له صلة مباشرة بموضوع المثقف والسلطة الذي نحن بصدد مناقشته، في نوع من التوازي حيث تقابل الذات المثقف، في حين تمثّل السلطة بالغير/ والآخر، مع إدراك الفروق الظاهرة بين كلّ من الغير الذي هو غير الذات داخل السياق الجغرافي والثقافي الواحد، وبين الآخر الذي يدلّ على الذات المقابلة والمغايرة خارج السياقين الجغرافي والثقافي للذات.

ولقد كان الاتصال بين الذات والغير/ الآخر اتصالاً يطبعه التوتر والقلق والتعصّب من الجهتين، كما كان يطبعه التصوير المشوّه المتبادل بينهما، في مقابل إعلاء لشأن الذات وكلّ ما له صلة بها من قبيل كل طرف على حساب الآخر، وتفاقم الأمر إلى درجة نشوب الحروب والاستعمار، وازداد الوضع تأزماً بعد أن صار المتفوّق والمستعمر يبرّر أعماله الوحشية ونهبه لثروات الآخرين بأنّه إنقاذ للآخرين المتخلفين، وواجب إنساني لنقل الحضارة والعلم للمتلوّنين، وأبرز مظاهر هذه الحال جسّدها المدّ الاستعماري الحديث "أمريكا، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا..." بطريقة لا تحتاج إلى كثير شرح أو تأويل.

هذه العلاقة التي ربطت الذات بالآخر تحديدا هي نفسها، فيما نزعم، العلاقة التي وسمت علاقة المثقف العربي- تحديدا- بالسلطة منذ القديم، وقد كان لـ "خطاب السلطة العربية واختياراتها النابذة للسؤال والحرية (أن) حوّلت الإنسان العربي إلى كائنٍ نسي ذاته، كليّة، وارتقى في لحظته الآنية الوقتية، بسبب ضغط اليومي، وبسبب النزعة التواكلية والتعامل غير المنتج مع الزمن. وسواء تعلّق الأمر بالمستوى الرسمي أو الشعبي الفردي أو الجماعي، فإنّ جلّ أشكال الخطاب العربي يطبعها الانفصال شبه المطلق مع تعيينات الواقع والحركة الاجتماعية"⁽²¹⁾.

عرف المثقف العربي لحظات من الضياع جعلته ينقسم إلى طائفتين، كل طائفة منها تنتصر إلى سلطة ما، أما الطائفة الأولى فتنتصر إلى كل ما هو عربي إسلامي موروث، وترى بأنّ الحلّ لكل أزمتنا هو في العودة من جديد إلى ذلك الإرث التليد الذي خلفه السلف للخلف،

ومحاولة الاعتراف منه ليكون نبراسا يُستضاء به في هذا العصر الحالك بسبب التخلف والرجعية والدونية التي نرى تمظهراتها في كل ميدان ومجال في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، في حين تدعو الطائفة الثانية لربط الصلة بكلّ ما هو غربي، كونه استطاع تحقيق الرقي والتحضّر اللذين كان يطمح إليهما، بل ويطمح إليهما كل إنسان في هذه الحياة، ولم تخلُ الساحة الثقافية العربية من طائفة ثالثة حاولت التوفيق بين مطلب الطائفتين السابقتين، تجنّباً للإغراق في التمسك بالتراث بكلّ تجلياته أو الانسلاخ منه تماما، وكلاهما لن يحققا آمال وأهداف الشعوب العربية والإسلامية.

وبدل أن تتضافر جهود الطائفتين معا "لبلورة فكرة أكثر كفاءة وعملية توقّر إمكانية أكبر لهيضة شاملة ومتوازنة، شغلنا على العكس من ذلك في ضروب متنوّعة من التناحر والاقْتتال...وها نحن نشهد في واقعنا العربي أشكالا من السجال الدموي بين "النُخب السياسية" و"النُخب الدينية" و"النُخب الثقافية" بل بين عناصر كلّ نُخبة"⁽²²⁾، وما زاد الطين بِلَّةً، كما يُقال، هو أن الآخر، أيضا، لم يقف خارج دائرة الصراع ولا داخلها، بل كان في قلب هذه الدائرة، خاصة بعد مرحلة الاستعمار العسكري، وحتى بعدها، أو ما نصلّح عليه بمرحلة "الغزو العلمي الثقافي"، وكأننا به يستعمل وسيلة التحكّم عن بعد في توجيه دقّة الصراع تلك. إنّ تحقيق التواصل الفعّال مع الذات والآخر لا يتمّ فقط بمحض الادّعاء أو تقديم صورة براقعة عنها، كما أنّه لا يتمّ، كما يرى الباحث المغربي نور الدين أفاية، في "إطار سلطة ماضوية أو في سياق منطق الفكرة. كما أنّ الحديث عن مستقبل الفكر العربي لا يستمد بعض مبرراته إلا بإعادة ترتيب العلاقة مع الحاضر والزمن. وذلك بالإنصات إلى الواقع وتحولاته..."⁽²³⁾.

لقد غدت سلطة الماضي (التراث) وسلطة الآخر أهمّ ما يوجّه بل ويتحكّم في الذات العربية، ونتيجة للقمع السياسي الذي تعرّض وما يزال يتعرّض له المثقّف العربي فشلت أغلب الأطروحات النهضوية والحضارية التي تقدّم بها لحلّ الأزمات التي يتخبّط فيها العربي عموما، بل إنّ بعض الدارسين من أمثال: عبد الله إبراهيم ومحمد أفاية وغيرهما، يرون أنّ المثقّف لم يقدّم بدوره كما ينبغي، بل إنّّه أبعد ما يكون عن مجتمعه، واقترابه منه ما هو إلاّ "اقتراب محكوم بدرجة عالية من سوء التفاهم، وسوء الظنّ...وهذا ما أدّى إلى نبذ المجتمع المثقّف وعدم تقدير دوره، إلاّ بوصفه كائنا غريبا يحتفى أحيانا به، لكن لا موقع فاعلاً له في الأوساط الاجتماعية"⁽²⁴⁾.

رغم هذه الصورة السلبية التي تلبّس بها المثقّف العربي، إلا أنّه لا يمكن إنكار فئة المثقّفين- في العصر الحديث- الذين " كان لهم دور في إشاعة نوعٍ من السلطة الفكرية في المجتمع، إلا أنّ الأمثلة التي يمكن ذكرها هنا لا تؤيّد القول إنهم أفلحوا في تثبيت ركائز لسلطة لها اعتبارها في الأوساط الاجتماعية..."⁽²⁵⁾.

يبدو أنّ المثقّف العربي مازال يكافح ضدّ جهتين اثنتين: الأولى جهة الوسط أو المجتمع الذي يعيش في ربوعه، والثانية هي جهة الغير/ الأخر ممثلاً في السلطة، حيث تغيّرت صور المعوّقات والتحدّيات، ولكن حقيقتها واحدة، لذلك فهو يسعى لافتكاك مكانة واعتراف واضحين في الأولى، وتحرّر وانفكاك من قيود الثانية. حتى يتمكّن من التقدّم خطوة ثابتة نحو المغايرة والاختلاف.

خاتمة:

يبدو لنا في آخر هذه الدراسة، على الرغم من إيجازنا لكثير من الأمور، أنّ المثقّف محكوم عليه بالشقاء الفكري، مادام عقله يفكّر، ومادام في السلطة من لا يسمح بأن تكون الثقافة أو الفكر موجّهين لمسار الشعب والمجتمع أو، على أقلّ تقدير، وجود سلطة ثقافية في موضع مساواة مع سلطة سياسية. فرغم الهدنة أو التهدئة الحاصلة بين السلطة والمثقّف، إلا أنّ الصراع على أشده بينهما وإن بدا عكس ذلك- إعلامياً على الأقل- فهو صراع يتجسّد في صورة مبطنّة تجعل من ملاحظتها أو فكّ طلاسمها أمراً غاية في الصعوبة، وهو ما يعكس مرحلة متطوّرة في مسار كل واحد منهما، إلى درجة أن يظهر المثقّف مقدّماً على غيره حتى على السياسي نفسه في عديد المواقف، وما ذلك سوى رياء مبطنّ وخبث مخطّط من الجهتين، في نوع من السباق الحثيث للتفرد بالسلطة بعيداً عن الشراكة والمشاركة، وهذا ما وسم العلاقة بينهما بالصراع، وجعل تاريخها "تاريخ استراتيجيات وإبهامات يلعب فيه السياسي أدوار المثقّف بالتدليل على نباغته وتبحّره الفكري، ويتلبّس فيه المثقّف صور السياسي بتبيان حنكته وإرادته في تدبير الشأن العام"، بتعبير الباحث الجزائري "محمد شوقي الزين". ويتوجّب على المثقّف في الأخير أن يدع التفكير في مكان الآخرين وأن يشرع في التفكير معهم وضدّهم ليستقيم له الفكر.

قائمة المصادر والمراجع:

- إدوارد سعيد، صور المثقف، تر: غسان غصن، دار النهار، بيروت، 1996.
- باري هندس، خطابات السلطة، تر: ميرفت ياقوت، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2005.
- حسن محمد حسن، النظرية النقدية عند هيربرت مركيوز، دار التنوير، بيروت، 1993.
- سعيد يقطين، الأدب والمؤسسة والسلطة، نحو ممارسة أدبية جديدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002.
- سمير أمين، نحو نظرية للثقافة، نقد التمركز الأوربي والتمركز الأوربي المعكوس، دار ANEP، د ط، 2003، الجزائر.
- عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999.
- عبد الله إبراهيم، المركزية الإسلامية، المركزية الإسلامية: صورة الآخر في المخيال الإسلامي خلال القرون الوسطى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001.
- علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- محمد شوقي الزين، إزاحات فكرية، مقاربات في الحدائث والمثقف، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2005.
- محمد محفوظ، الحضور والمناقفة، المثقف العربي وتحديات العولمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.
- محمد نور الدين أفاية، المتخيّل والتواصل، مفارقات العرب والغرب، دار المنتخب العربي، بيروت، 1993.
- محمود محمد أملودة، تمثيلات المثقف في السرد العربي الحديث، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
- ميشيل فوكو، نظام الخطاب، تر: محمد سبيلا، دار التنوير، بيروت، 1984.
- ناصيف نصار، منطق السلطة، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت، 1995.
- نصر حامد أبوزيد، النص والسلطة والحقيقة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995.

الهوامش:

- (1) - محمود محمد أملودة، تمثيلات المثقف في السرد العربي الحديث، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص 31.
- (2) - المرجع نفسه، ص 32.
- (3) - المرجع نفسه.
- (4) - محمد محفوظ، الحضور والمناقفة، المثقف العربي وتحديات العولمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص 19.
- (5) - سمير أمين، نحو نظرية للثقافة، نقد التمركز الأوربي والتمركز الأوربي المعكوس، دار ANEP، د ط، 2003، الجزائر، ص 10.

- (⁶) - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 31.
- (⁷) - محمد شوقي الزين، إزاحات فكرية، مقاربات في الحداثة والمثقف، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2005، ص 115.
- (⁸) - المرجع نفسه، ص 72.
- (⁹) - عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999، ص 221.
- (¹⁰) - محمد شوقي الزين، المرجع السابق، ص 126.
- (¹¹) - باري هندس، خطابات السلطة، تر: ميرفت ياقوت، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2005، ص 39.
- (¹²) - محمد نور الدين أفاية، المتخيل والتواصل، مفارقات العرب والغرب، دار المنتخب العربي، بيروت، 1993، ص 143.
- (¹³) - إدوارد سعيد، صور المثقف، تر: غسان غصن، دار النهار، بيروت، 1996، ص ص 12، 13.
- (¹⁴) - حسن محمد حسن، النظرية النقدية عند هربرت مركيوز، دار التنوير، بيروت، 1993، ص 143.
- (¹⁵) - ناصيف نصار، منطق السلطة، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت، 1995، ص 8.
- (¹⁶) - سعيد يقطين، الأدب والمؤسسة والسلطة، نحو ممارسة أدبية جديدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2002، ص 34.
- (¹⁷) - المرجع نفسه، ص 43.
- (¹⁸) - علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 250.
- (¹⁹) - ميشيل فوكو، نظام الخطاب، تر: محمد سبيلا، دار التنوير، بيروت، 1984، ص 9.
- (²⁰) - نصر حامد أبوزيد، النص والسلطة والحقيقة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995، ص 50.
- (²¹) - محمد نور الدين أفاية، المرجع السابق، ص 56.
- (²²) - عبد الله إبراهيم، المرجع السابق، ص 222.
- (²³) - محمد نور الدين أفاية، المرجع السابق، ص 189.
- (²⁴) - عبد الله إبراهيم، المركزية الإسلامية، المركزية الإسلامية: صورة الآخر في المخيال الإسلامي خلال القرون الوسطى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001، ص 27.
- (²⁵) - عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، تداخل الأنساق والمفاهيم ورهانات العولمة، المرجع السابق، ص 223.